

## خلال برنامج تدريب الصحفيين الاقتصاديين

# حنا: ثبات التصنيفات الائتمانية العالية لـ «الوطني» يعكس وضعه القوي إقليمياً وعالمياً



أمير حنا متحدثاً

يتم النظر في البداية إلى الوضع الاقتصادي والبيئة التشغيلية التي تعمل بها الشركة المراد تصنيفها، ثم يتم تحليل الأوضاع الخاصة بهذه الشركة من إستراتيجية إلى مؤشرات مالية وتقييم إداري وهو ما ينتج عنه التقييم المستقل للمؤسسة ثم في النهاية يتم إضافة دعم المجموعة والدعم الحكومي. لافتاً إلى أن الوضع الائتماني القوي للقطاع المصرفي الكويتي يعكس السياسات المتحفظة للمركزي بعد الأزمة المالية العالمية.

واستخدم حنا نموذج تصنيف المؤسسات المالية الخاص بستاندر آند بورز لتوضيح طريقة قيام شركات التصنيف الائتماني بمنح التصنيفات الائتمانية، حيث أوضح أن التصنيف يبدأ بما يسمى مخاطر القطاع المصرفي للدولة (BICRA)، وتتضمن عنصرين مهمين هما: تصنيف المخاطر الاقتصادية ومخاطر القطاع. أما المخاطر الاقتصادية فقال أنها تنقسم إلى ثلاث عناصر هي: مخاطر المرونة الاقتصادية ومخاطر الاختلالات الاقتصادية والمخاطر الائتمانية في الاقتصاد، بينما تتمثل مخاطر القطاع في الإطار المؤسسي، ديناميكيات التنافسية والتمويل على نطاق المنظومة المصرفية. وأشار إلى أن مخاطر القطاع المصرفي للدولة بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالبنك (مركز الأعمال، رأس المال والربحية، مركز المخاطر والتمويل والسيولة) هو ما يصدر عنه التصنيف الذاتي للبنك (credit profile standalone)، وإذا تم إضافة الدعم الخارجي له والمتنقل في دعم المجموعة والدعم الحكومي فيصدر عنه التصنيف الائتماني للمصدر (Credit Rating).

### التصنيف الائتماني

وقال حنا خلال تناوله للمحور الثالث للندوة والخاص بالتصنيف الائتماني، أن التصنيف الائتماني هو تقييم خارجي غير متحيز للجدارة الائتمانية (القدرة على سداد الالتزامات المالية) لأداء الدين والمصدر استناداً على نماذج تحليلية وافترضية خاصة بشركة التصنيف، موضحاً التصنيفات الائتمانية هي كمالات وليست ببديل عن البحث والتحليل الفردي لاتخاذ القرارات الائتمانية.

وأشار إلى أهم مؤسسات ائتمانية عالمية والتي تستخدم كمرجعية للمستثمرين حول العالم هي موديز وفيتش راتيبنجز وستاندرند آند بورز، مشيراً إلى أن أهمية التصنيفات الائتمانية واعتماد المستثمرين عليها لأنها تعكس الترتيب النسبي لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى كونها تقدم وجهة نظر بديلة للتحليل المالي الخاص بمستثمري الأسهم.

وأضاف أن التصنيفات الائتمانية تساعد على تعريف المستثمرين بأي تعديلات تخص تصنيف الشركة أو البنك من حيث التغيرات المحتملة لتخفيض أو رفع التصنيف أو تغيير النظرة المستقبلية، كما تسهل عملية المقارنة المتساوية للمؤسسات على اختلافاتها التشغيلية وتواجدها الجغرافي.

وأوضح أنه عند اصدار التصنيفات الائتمانية

♦ **الوضع الائتماني القوي للقطاع المصرفي الكويتي يعكس السياسات المتحفظة للمركزي بعد الأزمة المالية العالمية**

♦ **قوانين هيئة أسواق المال زادت من ارتقاء السوق الكويتي واهتمام المستثمرين به**

♦ **«الوطني» من أوائل المؤسسات الإقليمية التي أنشأت إدارة خاصة بعلاقات المستثمرين لتعزيز الشفافية**

وإشارة إلى أن قيام ثمانى مجموعات استثمارية إقليمية ودولية كبرى بالتابعة المستمرة لأعمال بنك الكويت الوطني وإصدار التقارير الدورية مع التوصيات على أسهم البنك إنما يعكس أهمية الوطني كأكبر شركة مدرجة في السوق الكويتي ومن أكبر الشركات في المنطقة من حيث القيمة السوقية وتلك المجموعات الاستثمارية هي: Citi Bank – Goldman Sachs) – HSBC – Arqam Capital – Global – Merrill Lynch – EFG Hermes – (Deutsche Bank

ولفت حنا إلى أن إدارة الأصول – مديري المحافظ والصناديق هي إدارات منفصلة ضمن بيوت الاستثمار، تهدف إلى استثمار أموال العملاء عن طريق إنشاء صناديق ومحافظ استثمارية لتعظيم العائد على الاستثمار وتقليل المخاطر.

وأضاف أن مدير المحفظة أو الصندوق يقوم باختيار الأدوات المالية التي تساعد على تنويع مراكزه مع زيادة العائد العام على الاستثمار، مشيراً إلى أن مدير المحفظة يقوم بجمع المعلومات عن الشركات المستهدفة للاستثمار عن طريق البحوث الاستثمارية أو عن طريق التعامل المباشر مع الشركات.

وتناول حنا بالشرح بعض نماذج التقييمات التي تستخدمها بيوت الاستثمار، مثل نماذج: صافي التدريعات النقدية المتوقعة – Dividend Discount Model (DDM) – صافي التدفقات النقدية المتوقعة – Discounted Free Cash Flow Model (FCF) – نموذج جوردن للنمو – Gordon Growth Model (GGM)

وأشار إلى أهم وأشهر المضاعفات المستخدمة في القطاع المصرفي - وهي: مضاعف الربحية – (P/E) Price Earnings – وهو معيار يقيس سعر السهم المتداول إلى ربح السهم السنوي.. ويعتبر مضاعف الربحية من أكثر مقاييس تقييم الأسهم استخداماً نظراً لسهولة حسابه وبديهية مفهومه.

مضاعف القيمة الدفترية – (Price to Book) نموذج جوردن للنمو – Gordon Growth Model (GGM) – وهو معيار يقيس سعر السهم المتداول إلى ربح السهم السنوي.. ويعتبر مضاعف الربحية من أكثر مقاييس تقييم الأسهم استخداماً نظراً لسهولة حسابه وبديهية مفهومه.

وإشارة إلى أن إدارة علاقات المستثمرين تتواصل أيضاً مع شركات التصنيف الائتماني بالطرق التالية: (للقاءات وزيارات متبادلة – كتيبات دورية متضمنة أهم المؤشرات المالية – اتصالات شهرية ورعب سنوية للحصول على آخر التحديثات)

### شركات الاستثمار

وفي المحور الثاني للندوة، عرف حنا شركات الاستثمار بأنها الفاعل الرئيسي والمحرك الأساسي لأسواق المال حول العالم، موضحاً أنها تمثل حلقة الوصل بين الشركات (مدرجة أو غير مدرجة) وأسواق المال من أجل الحصول على التمويل اللازمة.

وبيّن أن أهم سبل التفاعل مع أسواق المال تكون عن طريق مساعدة الشركات المدرجة وغير المدرجة لإصدار الأسهم والسندات وضمان تداولها، مضيفاً أنها تقوم بدور هام وفعل في عملية تسويق هذه الإصدارات عن طريق ربط الشركات المصدرة بالمشتريين المحتملين بالإضافة إلى العمل على استمرار وجود سيولة تداول لهذه الإصدارات في الأسواق الثانوية.

ولفت إلى أن أهم مجالات أعمال شركات الاستثمار المرتبطة بإدارة علاقات المستثمرين: (الوساطة المالية والبحوث الاستثمارية – إدارة المحافظ والصناديق).

وشرح حنا الأدوار التي تقوم بها إدارة البحوث الاستثمارية، موضحاً أنها وحدة تابعة لإدارة الوساطة بالبنوك الاستثمارية الكبرى، حيث تقوم الوحدة بالتواصل مع الشركات المدرجة لمتابعة أداءها بغرض عمل الدراسات الخاصة بالتوقعات المالية والقيم العادلة للشركات.

وأفاد أنها تصدر تقارير دورية عن الاقتصاد والقطاعات المختلفة وأسهم لشركات المتداولة، وتتضمن التقارير الصادر عن الإدارة توصيات على هذه الشركات بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالسهم (Buy, Sell, Hold).

واعتبر أن وحدات إدارة الأصول هي العمل الرئيسي لإدارات البحوث وذلك للاستفادة من التقارير في قرارات البيع والشراء على الأسهم حسب التوصيات.

للشركة في سوق صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى أنها تقوم بتحسين فعالية الإدارة التنفيذية في خدمة المستثمرين والارتقاء بالأداء المؤسسي، أيضاً تساعد على تطوير سمعة الشركة وتوفير الأمان ضد الأحداث الغير متوقعة، وترفع من كفاءة المؤسسة عن طريق تقليل تكلفة الأموال واتاحة فرص أوسع في أسواق المال.

وتناول حنا المادة 8-7 من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010، لضمان تطبيق الشركة للمتطلبات التنظيمية والرقابية لأسواق المال والتي نصت على أنه: «يجب أن تنشئ الشركة وحدة تنظم شؤون المستثمرين، وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، ويجب أن تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة، وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة».

وعن مسؤوليات الإدارة قال أنها تتمحور حول التواصل الخارجي لتمثيل إدارة المؤسسة أو الشركة مع كل الجهات الخارجية الراقية في جمع المعلومات عنها، موضحاً أن من أهم الجهات الخارجية التي تعمل معها إدارة علاقات المستثمرين هي: (شركات الاستثمار وبالأخص إدارات البحوث الاستثمارية ومديري المحافظ والصناديق بالإضافة إلى وكالات التصنيف الائتماني).

وأوضح أن إدارة علاقات المستثمرين تقوم بتبادل مستمر للمعلومات مع تلك الجهات التي تعمل معها لارتقاء بمستوي الشفافية وردود أفعال هذه الجهات تساعد في تحسين الأداء المؤسسي وتعظيم العائد للمستثمرين، مشيراً إلى أن أهم سبل التواصل مع شركات الاستثمار تتمثل في: (الصحافة – كتيبات الإدارة ( نشرات – البيانات المالية – المؤتمرات الإقليمية – Sell – side investor conferences) – الزيارات الترويجية (Non-deal road show) – الموقع الإلكتروني).

أكد رئيس إدارة علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني السيد/ أمير حنا «أن التصنيفات الائتمانية العالية للبنك تعكس وضعه القوي إقليمياً وعالمياً، مبيّناً أن ثبات هذه التصنيفات على مر السنوات الماضية يؤكد استمرارية سياسية البنك المتحفظة وقوة وضعه المالي، مشيراً إلى أن صدور هذه التصنيفات من جهات محايدة معترف بها دولياً زاد من مصداقيتها. وأوضح حنا خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للمصاحفين الاقتصاديين العاملين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والذي بدأ في 22 أكتوبر الماضي وسيمتد إلى إبريل المقبل، «أن الوطني يعتبر من أوائل المؤسسات في المنطقة التي اهتمت بعلاقات المستثمرين وتمثل ذلك من خلال إنشاء إدارة خاصة للمنفرد لهذا الدور ولتعزيز الشفافية والتواصل الخارجي لدي البنك. ولفت إلى أن تعزيز الشفافية ودقة وسرعة الإفصاحات تساعد في بث نوع من الاطمئنان لدى المستثمر وهو ما تهدف إليه التشريعات الأخيرة الصادرة عن هيئة أسواق المال، مشيراً إلى أن قانون الهيئة ساهم في الارتقاء بمستوى السوق مما أدى إلى زيادة اهتمام المؤسسات الاستثمارية به.

وتناولت الندوة التثقيفية ثلاث محاور رئيسية وهي: علاقات المستثمرين وشركات الاستثمار والتصنيف الائتماني، حيث علق في البداية قائلاً «أن علاقات المستثمرين هي علاقة متبادلة مع عدة أطراف تزود من خلالها الشركة أسواق المال بمعلومات ذات صلة وضرورية للحكم على القيمة العادلة للشركة وأوراقها المالية.

وبيّن حنا أن الهدف الأوسع من علاقات المستثمرين هو تزويد المستثمرين وغيرهم من الأطراف الخارجية أصحاب المصلحة بصورة واضحة، شفافة، دقيقة، وسريعة عن أداء الشركة في ما مضى فضلاً عن الخطط المستقبلية لها.

### علاقات المستثمرين

وحول أهمية علاقات المستثمرين قال حنا أنها تعد ضمان لتطبيق الشركة للمتطلبات النظامية والرقابية لأسواق المال، كما توفر ميزة تنافسية

### بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير

## «برقان» يمنح عملاء «بوبا» دخولاً مجانياً إلى «ترامبو» في «البروميناد مول»

بمناسبة احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية وعيد التحرير، أطلق بنك برقان عرضاً لأصحاب حساب «بوبا» للأطفال، يتيح لهم الدخول المجاني إلى مركز «ترامبو» الترفيهي مع شخص إضافي في البروميناد مول بمنطقة حولي يومي 25 و 26 فبراير 2017.

ويمكن لعملاء «بوبا» الاستفادة من العرض في اليومين المذكورين من الساعة 10 صباحاً حتى 11 صباحاً أو من الساعة 11 صباحاً حتى 12 ظهراً، وللإستمتاع بمجموعة من الأنشطة الترفيهية في

### تشمل باقات الأجل والمسبق والإنترنت بمناسبة هلا فبراير

## VIVA «تطلق عرض «خليناها دبل»

رصيد المكالمات والإنترنت، كما يمكنهم الحصول على 100 باقة رصيد إضافي على المكالمات والرسائل المحلية عند تعبئة خطوط الدفع المسبق. أما عملاء باقة الإنترنت 6 د.ك، فيمكنهم مضاعفة سعة الإنترنت والتمتع بخدمة

إنترنت من الجيل الرابع 4G LTE، والتواصل مع أهلكم وأصدقائهم خلال الاحتفالات بالأعياد الوطنية. ويأتي هذا العرض ضمن حملة «أكثر» التي أطلقتها VIVA مؤخراً، والتي أضفت قيمة على الخدمات والمنتجات التي تلبى طموح العملاء وتمنحهم تجربة جديدة وفريدة سيستحسون من خلالها المزيد من المكافآت مما يرضي احتياجاتهم وتطلعاتهم أكثر.



أطلقت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت، وأفضل شركة اتصالات في الكويت لعام 2016 بحسب تصنيف مجلة إنترناشيونال فايننس، عرض «خليناها دبل» لعملاء باقات الدفع الأجل، المسبق والإنترنت بمناسبة مهرجان هلا فبراير السنوي. ويسمح هذا العرض الحصري خلال شهر فبراير للعملاء الاشتراك السنوي بإحدى باقات الدفع الأجل 10 د.ك، 15 د.ك، 20 د.ك و 30 د.ك، للحصول على فرصة مضاعفة رصيدهم من المكالمات والرسائل النصية والإنترنت. كما يستطيع عملاء الدفع المسبق لباقات الـ 3 د.ك، 5 د.ك، 8 د.ك، مضاعفة

### الشركة تهدف إلى تنمية القوى البشرية ذات الكفاءة في مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية

## «زين» الراعي الإستراتيجي لمؤتمر التعلم المؤسسي



جانب من مؤتمر التعلم المؤسسي

الجدير بالذكر أن زين تبدي اهتماماً كبيراً بالعملية التنموية إيماناً منها بأن البناء للمستقبل والاستعداد له هو الطريقة المثلى لبناء مجتمعات قوية تتسلح بكافة الأدوات التي تستطيع أن تواجه بها تحديات الحياة المستقبلية، ومن منطلق كونها من كبرى المؤسسات في الدولة، فإنها حريصة على المشاركة وبقوة في مثل هذه الفعاليات، خصوصاً التي تركز على الكوادر البشرية الشابة التي تمثل مستقبل الكويت. لا

الكويتي، حيث تؤمن بقدرات العناصر الوطنية الشابة، وهي في هذا الإطار تقوم باستقطابهم لإيمانها بضرورة الاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية، كما أنها تعطي الأولوية للعمالة الوطنية في خططها المستقبلية، مبيّنة أنها تتمسك برسالتها الاجتماعية والمسؤولية التي تقع على عاتقها في هذا الخصوص، وعن هذا المنطلق فهي حريصة على أداء دورها الاجتماعي بالتوازي مع نشاطها التجاري.

المؤسسات الكبرى في القطاع الخاص الكويتي، وذلك فيما يتعلق بمبادلة الخبرات والسياسات والأهداف الاستراتيجية ذات العلاقة بفرص التوظيف للشباب الكويتي، بالإضافة إلى إعداد وتأهيل الموارد البشرية واستثمار فرص العمل المتاحة وتطوير مستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وأشارت الشركة إلى أن المؤتمر هدف بشكل رئيسي إلى مواكبة رؤية الدولة التنموية في توطيد العلاقة بين جهات العمل الحكومي

أعلنت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت عن رعايتها الاستراتيجية لمؤتمر التعلم المؤسسي بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي بالدولة ومندى التطوير الوظيفي الخليجي، والذي أقيم على مدار ثلاثة أيام في قاعة سلوى – فندق المارينا.

وذكرت الشركة في بيان صحفي أنها شاركت في فعاليات حفل الافتتاح الذي أقيم بحضور معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح وأمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي في الدولة فوزي المجديلي والمدير التنفيذي للموارد البشرية في زين نوال بورسلي، حيث شهد المؤتمر حضوراً بارزاً للعديد من ممثلي إدارات الموارد البشرية من القطاعين العام والخاص الذين شاركوا في المؤتمر بهدف تبادل الخبرات لتطوير مستويات الأداء في مجالات التنمية البشرية في مؤسسات الدولة المختلفة.

وأوضحت زين أن رعايتها الاستراتيجية لهذا المؤتمر أتت من منطلق حرصها على دعم ومساندة المشاريع التنموية في الدولة، حيث أبرزت مشاركتها روح التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال المساهمة في تنمية القوى البشرية ذات الكفاءة في مختلف

## جوهري يؤكد تفهم البنوك المحلية وضع الشركة الحرج

# «مجمعات الأسواق» حققت 13.1 مليون دينار أرباحاً صافية في 2016

من الإهتمام بمشاريع الشركة التشغيلية الإستراتيجية والتي تعتبر العمود الفقري للشركة وعلى رأسها سوق المباركية. وتابع ” بداية من عام 2015 بدأتنا ببذل الجهد لتطوير سوق المباركية وتجديده ونظافته وإعادة الحياة إليه مرة أخرى ورفع كفاءة التشغيل فيه بعد أن عانى كثيراً من الإهمال لسنوات طويلة، حيث يعتبر سوق المباركية الوجهة التاريخية لأسواق الكويت القديمة، وأهم مشاريع الشركة والذي يستثمر فيه بنظام بي آي تي والذي انتهت مدة العقد وتم طرحه للمزايدة مرة أخرى في أغسطس 2016“

التخلص منه، وذلك بافضل فرص بيعية ممكنة لتحقيق الهدف المحوري وهو تعظيم القيمة الحقيقية لسهم الشركة. وبين جوهري أن البنوك المحلية تفهمت وضع الشركة الحرج وساهمت في دعمها للنفوس بها مرة أخرى، لافتاً إلى أن هذه الإنجازات مدعاة للتفاؤل بمستقبل الشركة وتدفع لمطالبة المساهمين إلى اتخاذ قراراتهم باستمرار الشركة.

وعن المشاريع الحالية أكد جوهري أن بانه وبالرغم من كل الصعاب والتحديات التي واجهتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية والمنصرم من السنة الحالية، إلا أنها تمكنت

وتابع ” هذا بجانب ما تم سداده من مديونية مستحقة لبنوك أخرى خلال العام 2016 لتصلح مديونية البنوك المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2016 لا تزيد عن 10 ملايين دينار تقريباً مقارنة ببداية عام 2016 والتي بلغت 65 مليون دينار تقريباً“.

وأكد جوهري أن جهود مجلس الإدارة في الشركة مازالت مستمرة مع البنوك والجهات الذاتية لتسوية كافة المديونيات القائمة بجدولة البعض منها وسداد البعض الآخر عن طريق التخلص من الأصول الغير إستراتيجية والغير المدرة والتي تشكل عبئاً على كاهل الشركة وجب

الدفترية مبلغ 1.032 مليون دينار وسداد مبلغ نقدي وقدره 14.1 مليون دينار تم توفيره عن طريق بيع بعض أصول الشركة. ولفت إلى نجاح مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية في الانتهاء من تسوية وسداد مديونية بمبلغ 22.5 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية سيتم بموجبها سداد نقدي بمبلغ 16.2 مليون دينار نقداً تم توفيره عن طريق بيع بعض أصول الشركة والحصول على خصم باقي المديونية البالغة 6.2 مليون دينار تم إقباطه في البيانات المالية لـ 2016“.

الرئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الأسواق الكويتية حسين عبد الله جوهري إن الشركة نجحت في الحصول على خصم المديونية المتبقية والبالغة 13.1 مليون دينار محققة بذلك أرباح قدرها 13.1 مليون دينار تم إثباتها بالبيانات المالية في 31 ديسمبر 2016.

وأكد جوهري خلال عومية الشركة أمس والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 55 في المئة (للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015) نجاح الشركة في الانتماء من تسوية وسداد مديونية بمبلغ 28.3 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية عن طريق استدخال البنك لعقارات تبلغ قيمتها